



أسباب امتناع منظمة الأمم المتحدة عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص فلسطين

Reasons for the refusal of the United Nations to implement the resolutions of international legitimacy regarding Palestine

ط.د. رامي سمير أحمد الحسيني¹
الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين

تاريخ التقييم: 2023/06/08

تاريخ الإرسال: 2023/06/06

تاريخ القبول: 2023/06/14

Abstract:

The research will address the reasons for the refusal of the United Nations to implement the resolutions of international legitimacy regarding Palestine, which are the resolutions of the General Assembly and the resolutions of the United Nations Security Council, and the statement of the resolutions in which the veto was used against resolutions issued in favor of the Palestinian cause, and will also address the most important internal and external reasons for the refusal of the United Nations to implement the resolutions of international legitimacy regarding Palestine, and

الملخص:

سيتناول البحث أسباب امتناع منظمة الأمم المتحدة عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص فلسطين، وهي قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن الدولي، وبيان القرارات التي استخدم فيها حق النقض ضد قرارات صادرة لصالح القضية الفلسطينية، كما سيتناول أهم الأسباب الداخلية والخارجية لامتناع الأمم المتحدة عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص فلسطين، وتكمن أهمية البحث باستعراضه لأهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وتوضيح طبيعة تطور العلاقة بين الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أبرزها يجب إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة وضرورة إصلاحه بما يشمل إلغاء حق النقض، ويجب أن يكون الموقف العربي من القضية الفلسطينية موحد ومندمج مع

¹ ط.د. رامي سمير أحمد الحسيني، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين husseini_r_13@yahoo.com

the importance of the research lies in its review of the most important resolutions issued by the United Nations General Assembly and the Security Council ,and to clarify the nature of the development of the relationship between the United Nations and the Palestinian cause , The researcher reached a set of results ,most notably that the Charter of the United Nations must be reconsidered and the need to reform it ,including the abolition of the veto ,and the Arab position on the Palestinian issue must be unified and integrated with the Palestinian position ,and the rejection of normalization and linking it to the solution of the Palestinian issue ,and the internationalization of the Palestinian cause ,and the researcher adopted the descriptive analytical approach.

Keywords: United Nations , United Nations General Assembly , UN Security Council ,veto , Palestinian cause.

الموقف الفلسطيني، ورفض التطبيع وربطه بحل القضية الفلسطينية، وإعادة تدويل القضية الفلسطينية، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات المفتاحية: منظمة الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، حق النقض (الفيتو)، القضية الفلسطينية.

1- مقدمة:

مع بداية القرن التاسع عشر بدئت أولى ملامح السيطرة الصهيونية على فلسطين، وذلك بتحالف القوى العظمى في حينه لتشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين، لإنشاء وطن قومي يهودي فيها، وبعد ذلك وتحديداً في العام 1948م، تحول هذا الصراع إلى قضية دولية على إثر الإعلان عن نشأة "دولة إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تعتبر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرارات مجلس الأمن الدولي أحد الأدوات الدبلوماسية لحل الصراع العربي- الإسرائيلي، وكانت القضية الفلسطينية من أوائل البنود التي أدرجت على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي منذ إنشاء المنظمة الدولية عام 1945م، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثانية المنعقدة بتاريخ 1947/11/29م أصدرت قرارها الشهير رقم "181" القاضي بتقسيم فلسطين الخاضعة للانتداب البريطاني إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وبعدها توالى المئات من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة دون تنفيذ مضمونها، كان آخرها بتاريخ 2022/12/30م بتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً هاماً يقضي بالطلب إلى محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى بشأن الآثار المترتبة على انتهاكات إسرائيل المستمرة لحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير. ويعتبر مجلس الأمن من أهم أجهزة منظمة الأمم المتحدة من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ومنذ عام 1948م توالى القرارات الصادرة عن المجلس بشأن القضية الفلسطينية دون تنفيذ أيضاً.

وعليه لا يمكن لأحد إنكار الجهد الدولي المبذول للقضية الفلسطينية من قبل الأجهزة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، لكن دون نتيجة على أرض الواقع وستحاول هذه الدراسة بيان أسباب امتناع منظمة الأمم المتحدة عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص فلسطين.

2- إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة حول أسباب فشل منظمة الأمم المتحدة من خلال قرارات الجمعية العامة أو من خلال قرارات مجلس الأمن، من إيجاد حل عادل وجامع للقضية الفلسطينية منذ سبعة وسبعون عام، ومحاولة بيان أهم الأسباب التي تمنع حل القضية الفلسطينية العادلة من خلال قرارات الجمعية العامة أو قرارات مجلس الأمن، من خلال ذلك ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

1. أهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بخصوص فلسطين.
2. أسباب امتناع الأمم المتحدة عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص فلسطين.
3. مدى تأثير حق النقض على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي.
4. ما هو الدور الذي قامت به الجمعية العامة ومجلس الأمن لتطبيق قراراته.
5. ما هي أهم المعوقات والإشكاليات لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

3-أهداف الدراسة

1. رصد أهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بخصوص فلسطين.
2. التطرق إلى أهم أسباب عدم تنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية.
3. مدى إلزامية القرارات الصادرة عن الأجهزة التابعة للأمم المتحدة بخصوص فلسطين.
4. دور حق النقض (الفيتو) على القضية الفلسطينية وتأثيره عليها، والتطرق إلى أهم القرارات التي جوبهت بالفيتو المتعلقة بالقضية الفلسطينية.
5. الإحاطة بأهم الأسباب والاستنتاجات لتطبيق القرارات الصادرة عن الأجهزة التابعة للأمم المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية.

4-المنهج المتبع

سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث لنصوص ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والوقوف على هذه النصوص والقرارات، وتحليل البيانات العلمية التي تم جمعها من المؤلفات الفقهية والمراجع والدوريات البحثية وقرارات منظمة الأمم المتحدة.

5- قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين

احتلت القضية الفلسطينية مساحة واسعة جداً من نشاط الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، ولا شك أن هذه القضية حظيت بأعلى نسبة من القرارات الصادرة عنها وبأعلى نسبة من الانعقاد واللجان، سواء ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو الأجهزة الأخرى التابعة للمنظمة، ومما لا شك فيه بأهمية القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة بالنسبة للقضية الفلسطينية وللحقوق الفلسطينية الثابتة، وكان لها مواقف إيجابية لنصرة القضية والشعب الفلسطيني، وسنقوم في هذا المبحث بالتطرق أولاً إلى القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وثم سنتطرق إلى أهم قرارات مجلس الأمن الدولي، وأخيراً سنبين أهم القرارات التي استخدم فيها حق النقض (الفيتو) ضد قرارات لصالح القضية الفلسطينية.

5-1-1- القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة

تعتبر القضية الفلسطينية من أوائل القضايا التي أدرجت على بنود جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد بلغ عدد القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية حوالي ألف قرار، ويعتبر هذا العدد الكبير من القرارات مؤشراً واضحاً جداً على الإجماع الدولي للقرارات الخاصة بفلسطين في الجمعية العامة، والمتوافقة مع أحكام القانون الدولي وللحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وتعتبر هذه القرارات المخزون القانوني والأخلاقي لحقوق الشعب العربي الفلسطيني في نضاله المشروع لإنهاء الاحتلال الاستعماري الصهيوني، وسنطرق هنا إلى أهم القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

5-1-1-1- قرار الجمعية العامة رقم (181) المتعلق بتقسيم فلسطين

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وإنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945م، قامت بريطانيا (الدولة المنتدبة) بنقل القضية الفلسطينية أمام منظمة الأمم المتحدة، حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الشهير رقم (181) الصادر بتاريخ 1947/11/29م إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيم أراضيها إلى دولة عربية وأخرى يهودية، في الوقت الذي كان العرب يشكلون أكثر من ثلثي سكان فلسطين، ومنحت لليهود وهم أقلية (56%) من مساحة فلسطين، وخصص لأهل فلسطين العرب (43%) من أراضي فلسطين، ووضعت (1%) منها في منطقتي القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية (د. مجدي عيسى، 2018، ص4).

لقد اشتمل قرار التقسيم على مجموعة من المبادئ التي ترسم وتحكم المرحلة الانتقالية وتثبيت الوضع النهائي عبر إنشاء دولتين بعد إنهاء الانتداب، وتضمن القرار آلية تنفيذ عبر تكليف لجنة دولية تشرف على إنشاء مجلسي حكومة مؤقتين، وإنشاء أجهزة حكومية إدارية مركزية ومحلية، وإجراء انتخابات، وإعداد مسودة دستور، وإنشاء مجلس اقتصادي مشترك.

ورغم أن قرار التقسيم ينطوي في ظاهره على مخطط عملي لقيام دولتين مدنيتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، مع مراعاة المساواة بين الطرفين في الحقوق والالتزامات، إلا أن الباحث تيسير محيسن يبين أن قرار التقسيم في جوهره هو محاولة إضفاء المشروعية الدولية على واقع جديد في فلسطين، يقوم على تقسيمها وإعطاء اليهود حق إقامة كيان قومي لهم على أكثر من نصف مساحتها، وذلك على حساب السكان الأصليين وحقوقهم الفردية والجماعية (د. مجدي عيسى، 2018، ص3).

كان قرار تقسيم فلسطين من قبل هيئة الأمم المتحدة نتيجة لسياسة صهيونية جعلته واقعياً على أرض فلسطين، وجعلته مقبولاً لدى صانعي القرار الدولي، إذ حدد المؤتمر الصهيوني الأول المنعقد في بازل عام 1897م أن: "غاية الصهاينة بخلق وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، يضمنه القانون العام"، وقد جندت الحركة الصهيونية كافة الأساليب للحصول على الدعم الدولي للوصول إلى هذا الهدف، ونتيجة لتوافق الأهداف الصهيونية مع المصالح الإستعمارية، استطاعت الحركة الصهيونية الحصول على دعم الدول الكبرى ذات النفوذ الكبير في هيئة الأمم المتحدة وهي بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد السوفيتي (جمال بداد، 2014، ص3).

ويرى الباحث أن قرار التقسيم غير قانوني ولا يدخل من اختصاصات منظمة الأمم المتحدة، حيث أن القرار مخالف لميثاق الأمم المتحدة نفسها لا سيما (الفقرة السابعة من المادة الثانية) لأنه يعتبر تدخل في الشؤون الداخلية لدولة، ولا يجوز للأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد إعمالاً للفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

ويرى الباحث أحمد حسن أبو جعفر أن الحكم على مدى قانونية قرار التقسيم يقتضي البحث عن مدى توافقه مع الالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة من جهة، وعن مدى اختصاص الجمعية العامة بإصدار هذا القرار من جهة أخرى، لقد حددت المواد (10، 11، 12، 14) من ميثاق الأمم المتحدة اختصاص الجمعية العامة في مجال حفظ الأمن والسلام الدوليين، وفي جميع هذه المواد، تصدر الجمعي توصيات غير ملزمة، وسواء كانت تلك التوصيات بالإجماع أو بالأغلبية، فإنها لا

تتمتع بقوة الإلزام، حيث أن الجمعيه لا تتخذ توصيات إلا في مسائل قليلة الأهميه، أما المسائل الهامة فيجب أن تعرض على مجلس الأمن (أحمد حسن أبو جعفر ، 2008، ص50).

5-1-2- قرار الجمعية العامة رقم (194) بخصوص حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي طردوا منها عقب حرب عام 1948م

بتاريخ 1948/12/11م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الشهير رقم (194) بخصوص حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم التي طردوا منها عقب حرب عام 1948م، وقد نص القرار على إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة ووضع القدس تحت إشراف دولي دائم، وكذلك نصت المادة (11) من القرار على وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعرض عن ذلك فقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

يرى الباحث أن هذا القرار من القرارات الهامة التي صدرت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وهو أحد الركائز الأساسية لأي حل للقضية الفلسطينية بصفته متوافقاً تماماً مع القواعد الأمرة للقانون الدولي التي لا يجوز مخالفتها والتي لا تسقط بالتقادم، ويجب على مجلس الأمن العمل على تنفيذه.

ومنذ صدور القرار إلا أن دولة الاحتلال ترفض تطبيقه، بل واغتالت (الكونت بيرناجوت) الذي أعد التقرير الذي صدر بموجبه القرار، وواصلت دولة الاحتلال معارضة القرار متحديه منظمة الأمم المتحدة بالرغم من أنها حصلت على عضويتها بقرار من ذات المنظمة، وأخيراً فإن القرار لا يتمتع بالقيمة القانونية كونه صدر من جهة غير مخولة في النظر بالمسائل التي تخص الصراع الدولي، وبالتالي يكون القرار غير ملزم ولا يتعدى مجرد توصيات (أحمد حسن أبو جعفر ، 2008، ص102).

5-2 - أهم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن اتجاه القضية الفلسطينية

مجلس الأمن الدولي هو أحد أجهزة منظمة الأمم المتحدة ويعتبر من أهم أجهزتها بالنظر لمهامه ولصلاحياته الواسعة التي أقرها له ميثاق تأسيس منظمة الأمم المتحدة من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، ومنذ عام 1948م توالى القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن الانتهاكات المتكررة لسلطات الاحتلال المخالفة لأحكام القانون الدولي وبلغت أكثر من ستمائة قرار، وسنطرق هنا إلى أهم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

5-2-1- القرار رقم (242) المتعلق بقرار "الأرض مقابل السلام"

بتاريخ 1967/11/22م أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (242)، الذي أكد فيه عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن، كما أكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة (2) من الميثاق.

وقد جاء القرار كحل وسط بين عدة مشاريع قرارات طرحت للنقاش بعد الحرب، من أبرزها مشروع القرار السوفييتي الأميركي، وذلك تفادياً لإقدام أي من الدولتين الكبريين على ممارسة حق النقض، وأثار هذا القرار الكثير من اللبس والغموض وذلك لأن النص الإنجليزي الخاص بالانسحاب ورد في الفقرة (أ) من المادة الأولى "انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير"، أما في النصوص الفرنسية والروسية والإسبانية والصينية، فقد دخلت "ال" التعريف على كلمة أراضٍ، بحيث لم يعد هناك أي لبس أو غموض، وزيادة في الوضوح فقد بادر مندوبو عدة دول مثل فرنسا والاتحاد السوفييتي ومالي والهند ونيجيريا إلى التصريح، قبل التصويت على القرار، بأن حكوماتهم تفهم هذه الفقرة بأنها تعني انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي التي احتلت عام 1967م (د. مجدي عيسى، 2018، ص5).

ويرى الباحث أن هذا القرار يعد علامة فارقة في تاريخ القضية الفلسطينية لأنه أعطى صفة دولية لمفهوم (الأرض مقابل السلام) وذلك بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في عام 1967م مقابل السلام مع الدول العربية.

2-2-5 - القرار رقم (242) المتعلق بقرار "الأرض مقابل السلام

بتاريخ 2016/12/23م أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يدين الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، ويطالب بوقفه في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولأول مرة منذ (36) عاماً، صوت (14) عضواً في مجلس الأمن لصالح القرار، في حين امتنعت الولايات المتحدة الأميركية لوحدها عن التصويت ولغاية تاريخه لم يصدر أي قرار عن مجلس الأمن واصطدمت جميع مشاريع القرارات بالفيتو الأمريكي.

وأشار القرار إلى أن جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأشار إلى أن جميع التدابير الأخرى الرامية إلى تغيير طابع ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، تمثل انتهاك للقانون الإنساني الدولي، كما تضمن العديد من النقاط الهامة.

ويرى الباحث أن هذا القرار انجاز قانوني هام للقضية الفلسطينية يمكن البناء عليه، إلا أن هذا القرار وغيره بقي حبر على ورق بسبب عدم التزام إسرائيل، وعدم وجود آليات من مجلس الأمن لتنفيذه.

2-2-5-3- القرار رقم (476) بشأن القدس

بتاريخ 1980/06/30م صدر هذا القرار عن مجلس الأمن الدولي، وقد أعلن عن بطلان وإلغاء الإجراءات التي اتخذتها السلطة القائمة بالاحتلال، والتي ترمي إلى تغيير طابع ووضع مدينة القدس، ويشجب استمرارها في تغيير وضع المعالم المادية والتركيب الجغرافي والهيكلي المؤسسي لها، خصوصاً ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة، ويذكر بضرورة احترام اتفاقية جنيف الرابعة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، كما يؤكد أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة وعلى الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال المطول للأراضي العربية المحتلة منذ عام 1967م (سرور طالبي، 2022، ص24).

2-2-5-4- القرار (1402) بشأن وقف جميع أعمال العنف في الأراضي المحتلة

بتاريخ 2002/03/30م صدر هذا القرار، ودعا إلى تنفيذ فوري لوقف إطلاق النار، وإلى انسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية، ويكرر الطلب الوارد في القرار 1397 لعام 2002م الذي يطالب بوقف فوري لكل أعمال العنف بما فيها كل أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والدمار (سرور طالبي، 2022، ص9).

2-5-5- القرار (1322) بشأن أعمال العنف التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال في فلسطين.
بتاريخ 2000/10/07م صدر هذا القرار، وتضمن استنكار الأعمال الاستفزازية التي حدثت في مدينة القدس من قبل إسرائيل لا سيما في الحرم الشريف والمسجد الأقصى بالقدس بتاريخ 2000/09/28م، وما أعقب تلك الأعمال من عنف في هذا المكان المقدس وأماكن أخرى مقدسة، وفي مناطق أخرى تحتلها إسرائيل، ويدين أعمال العنف وخصوصاً الاستخدام المفرط للقوة ضد الفلسطينيين (سرور طالبي، 2022، ص9).

3-5- مشاريع قرارات عرضت على مجلس الأمن لصالح القضية الفلسطينية اتخذ فيها حق النقض

القضية الفلسطينية القضية الأكثر تناولاً بأروقة الأمم المتحدة، وبمنظرة فاحصة لمشاريع القرارات التي أدرجت أمام مجلس الأمن الدولي نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وما زالت وستبقى تقف عائق أمام اتخاذ مجلس الأمن الدولي العديد من القرارات التي تدين إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال، وسيتناول الباحث أهم مشاريع قرارات قدمت أمام مجلس الأمن الدولي تتعلق بالقضية الفلسطينية واستخدمت فيها الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) ضدها.

1-3-5-مشروع قرار (م.12022/S) للعام 2022م.

في أعقاب صدور قرار من قاضي صلح إسرائيلي في مدينة القدس المحتلة بتاريخ 2022/02/08م، يقضي بالاعتراف بحقوق اليهود بالصلاة على جبل الهيكل في منطقة الحرم الشريف، تقدمت كل من باكستان، بنما، جمهورية تنزانيا المتحدة، غينا، إلى مجلس الأمن بمشروع قرار لشجب الأعمال الإسرائيلية، وصوتت غالبية الدول في مجلس الأمن لصالح مشروع قرار "يشجب فشل إسرائيل في وضع حد للأعمال والسياسات التي من شأنها تغيير وضع مدينة القدس"، ويدعو إسرائيل إلى الامتناع عن مصادرة الأراضي العربية، واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) لمعارضة المشروع (الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية).

2-3-5مشروع قرار رقم (S/2011/24) للعام 2011م

تقدمت بعثة منظمة التحرير الفلسطينية بهذا المشروع، وهو عبارته عن قرار يدين عمليات الاستيطان منذ عام 1967م في الضفة الغربية والقدس، ويعتبرها غير شرعية، ويدعو إسرائيل إلى وقف الأنشطة الاستيطانية، ويعتبر الاستيطان عقبة رئيسية أمام تحقيق سلام عادل ودائم، وعند عرضه على مجلس الأمن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض.

3-3-5- مشروع قرار رقم (S/1997/199) لعام 1997م.

قام جميع أعضاء مجلس الأمن، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية بالتصويت لمصلحة مشروع القرار، والذي يعبر فيه المجلس عن قلقه العميق من قرار حكومة إسرائيل الشروع في أنشطة استيطانية في منطقة جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية"، ويطلب المجلس إلى السلطات

الإسرائيلية بصفتها الدولة القائمة بالاحتلال إلى أن "تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات أو تدابير، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية التي تغيّر واقع الأمر على الطبيعة، فتُجهض مفاوضات الوضع النهائي وتكون لها آثار سلبية على عملية السلام في الشرق الأوسط (الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية).

6- أسباب امتناع الأمم المتحدة عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص فلسطين

الهدف الرئيسي من إنشاء منظمة الأمم المتحدة هو تدعيم أسس سلام لشعوب العالم وحفظ السلم والأمن الدوليين، وانماء العلاقات الودية بين الشعوب وغيرها من الأهداف بموجب ميثاق المنظمة سيما المادة الأولى منه، إلا أن الواقع بالنسبة للشعب الفلسطيني هو غير ذلك، فرغم المئات من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن لصالح القضية الفلسطينية فإنه لا يوجد قرار واحد وجد طريقه إلى التطبيق أو خروجه إلى التنفيذ الفعلي، وبقيت هذه القرارات عبارة عن حبر على ورق، وهنا يثور التساؤل عن أسباب امتناع الأمم المتحدة عن تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص فلسطين، وللإجابة على هذا التساؤل سيقوم الباحث ببيان الأسباب الداخلية، ومن ثم بيان الأسباب الخارجية لعدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص فلسطين

6-1- الأسباب الداخلية (الفلسطينية والعربية) التي ساعدت بعدم تطبيق القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن لصالح القضية الفلسطينية
هناك العديد من الأسباب التي الداخلية التي ساعدت بعدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين ويمكن اجمالها على النحو التالي.

6-1-1- عدم وجود موقف موحد من كافة الدول العربية والإسلامية اتجاه القضية الفلسطينية
أحد أهم أسباب عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين هو عدم وجود موقف موحد من كافة الدول العربية والإسلامية اتجاه القضية الفلسطينية، فإذا لم يتم إسناد دولة فلسطين بموقف موحد من كافة الدول العربية والإسلامية وفق معادلات المصالح القائمة في منظمة الأمم المتحدة، فإن جميع قرارات منظمة الأمم المتحدة لن تنفذ، ويجب على الدول العربية استغلال قوتها الاقتصادية وموقعها وغيرها من عناصر القوة الموحدة لديها، إن الدول العربية والإسلامية يمكن أن تكون فعالة ومؤثرة في منظمة الأمم المتحدة وإجبارها على تنفيذ قراراتها، إذا تضافرت وتوحدت إستراتيجيتها وأقامت علاقات مبنية على المصالح المتبادلة مع الدول الأعضاء والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لصالح القضية الفلسطينية.

ويرى الباحث أن بعض الدول العربية والإسلامية لم تلتزم، مع القرارات التي أخذتها وأقرتها جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمر الإسلامي مما يضعف الموقف الفلسطيني، فضعف النظام الإقليمي العربي والإسلامي، ودورهم غير المؤثر يعتبر سبب رئيسي في عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين، حيث أن مواقف الدول العربية والإسلامية ومواقف شعوبها جعل القضية الفلسطينية قضية حية ومستمرة بالإضافة طبعاً إلى صمود الشعب العربي الفلسطيني ومقاومته المستمرة.

ويؤكد الباحث أن تخلي الجامعة العربية في السنوات الماضية عن دورها المركزي بالنسبة للقضية الفلسطينية لصالح دول عربية، ونتيجة الخلافات العربية الداخلية سيؤدي حتماً إلى تقليل فرص تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين، وأن تغير الموقف العربي الموحد من القضية الفلسطينية سيساعد دولة الاحتلال في المقام الأول وسيكرس الاحتلال ويساعده في تنفيذ مخططاته دون أي موقف عربي رادع، وضمان عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين.

2-1-6- التطبيع العربي مع دولة الاحتلال

التطبيع العربي مع دولة الاحتلال يعتبر سبب رئيسي لعدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين، فقيام بعض الدول العربية بالتطبيع مع دولة الاحتلال، دون الرجوع والالتزام بالمبادرة العربية التي طرحتها جامعة الدول العربية في قمة بيروت عام 2002م، يعتبر أحد أسباب عدم تنفيذ القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية، فالتطبيع يعتبر تغير خطير واستراتيجي في الموقف العربي وتغير دراماتيكي في مواقف الدول العربية، وأدى إلى ضعف كبير في الموقف الفلسطيني، ويرى الباحث أن التطبيع كفيل بنسف القضية الفلسطينية برمته، ويعتبر حجر الأساس في صفقة القرن، ويتماشى مع مخطط دولة الاحتلال بضم الضفة الغربية عملياً، وهكذا تفقد القضية أحد أهم مقومات صمودها باعتبار القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين الأولى.

فالتطبيع يعني أن الموقف العربي والإسلامي بدأ بالتخلي فعلياً وعملياً عن القضية الفلسطينية، ولم يعد الموقف الرسمي يشترط إقامة دولة فلسطينية مستقلة كشرط لتطبيع العلاقة مع دولة الاحتلال، وبالتالي فإن التطبيع الذي تم برعاية أمريكية تامة يعني إلغاء المقاطعة العربية لدولة الاحتلال، وهذا يعني تخلي الدولة العربية عن القضية الفلسطينية، مما سيساعد دولة الاحتلال بعدم الالتزام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين، ويترك الفلسطينيين لوحدهم وبمعزل تام عن المحيط العربي الذي يعتبر من أهم مقومات صمود الشعب الفلسطيني وضمانة هامة لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، والهدف من وراء ذلك هو عدم تمكين الشعب العربي الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية المستندة لأحكام القانون الدولي، مما شكل انتكاسة كبرى لمبادرة السلام العربية والتي قامت على رفض التطبيع مع دولة الاحتلال قبل إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي العربية المحتلة بما فيها الأراضي الفلسطينية، وأدى ذلك إلى تراجع كبير في مكانة القضية الفلسطينية بوصفها القضية المركزية للعرب والمسلمين.

ومما يدل على خطورة التطبيع وفي سابقة تاريخية وهي الأولى من نوعها في تاريخ جامعة الدول العربية منذ نشأتها، لم تتجح جهود دولة فلسطين في إصدار بيان لوزراء الخارجية العرب يدين التطبيع مع دولة الاحتلال، وهو ما يعد مؤشر خطير جداً في تاريخ القضية العربية الفلسطينية، وأسقطت بعض الدول العربية مشروع قرار قدمته دولة فلسطين في اجتماع للجامعة العربية، يدين اتفاق التطبيع بين الإمارات ودولة الاحتلال، ويتضح جلياً أن التطبيع ليس له علاقة بحل القضية الفلسطينية، وكانت وراء التطبيع إما مصالح هذه الدول مع دولة الاحتلال، أو تحت ضغط الإدارة الأمريكية على هذه الدول، والتطبيع بذلك يعطي شرعية دولية للاحتلال (د. بهاء الدين عبد ربه خلف الله، 2021، ص219-220).

وأخير نبين أن التطبيع العربي مع دولة الاحتلال قبل حل القضية الفلسطينية هو بند في غاية الخطورة، ومن خلاله يتم التهرب من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة في فلسطين، ويؤدي إلى استفراء دولة الاحتلال بالقضية الفلسطينية، وتصفيتهما بما يخدم مصلحته، وبالرغم مما ذكر جميعاً نرى أن القضية الفلسطينية لا زالت القضية المركزية للشعوب العربية والإسلامية وهي قلبها النابض، وخير دليل على ذلك هو الرأي العام العربي والعالمي اتجاه القضية الفلسطينية الذي ظهر إثناء ودنيال كأس العالم 2022م في دولة قطر.

3-1-6- الانقسام الداخلي الفلسطيني

يعتبر الانقسام الداخلي الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة سبب رئيسي لعدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين، ويجب على جميع مكونات العمل السياسي الفلسطيني العمل بكامل طاقتهم لتحقيق المصالحة.

ويرى الباحث د. بهاء الدين عبد ربه خلف الله أن خطورة الانقسام السياسي الفلسطيني لا تكمن في بعدها الوطني فقط، بل أبعد من ذلك حتى وصلت إلى البعد الإقليمي والدولي والمحافل الدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية -القضية المحورية- برمتها، كما أن الانقسام فصل قطاع غزة عن باقي فلسطين، وهذا ما تحاول أن تجسده دولة الاحتلال منذ فترة طويلة (د. بهاء الدين عبد ربه خلف الله، 2021، ص224).

بحوث الانقسام برز واقع فلسطيني جديد استغلته سلطات الاحتلال، وتعاظمت معه تنفيذاً لمخططاتها السابقة، مما شكل تحدي كبير على المشروع الوطني الفلسطيني، وحلم إنشاء الدولة الفلسطينية، وبذلك توافق الانقسام الفلسطيني مع الرؤية الاسرائيلية القائمة على فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة والداعية إلى تفتيت قضية الصراع وتجزئته.

ويرى الباحث أن الانقسام لعب دور كبير في تهرب دولة الاحتلال من الاتفاقيات والالتزامات بحجة عدم وجود شريك فلسطيني موحد للسلام وعدم وجود قيادة موحدة للشعب العربي الفلسطيني، ومما لا شك فيه أن الانقسام الذي سببته حركة حماس شكل محطة حاسمة سوداء في تاريخ القضية الفلسطينية، من حيث آثاره السياسية السلبية الشديدة، وعدم صياغة برنامج عمل وطني ورؤية واحدة ومشتركة للعمل السياسي.

كما أن الانقسام يعتبر أحد أسباب عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين، حيث يقول في ذلك الكاتب ابراهيم ابراش أن الانقسام أبطل إمكانية تطبيق قرارات الشرعية الدولية في شأن فلسطين، لأن الشرعية الدولية تتحدث عن الضفة وغزة كوحدة واحدة، كما أنه أضعف حق عودة اللاجئين، ذلك بأن هذا الحق يعتمد على قرارات دولية، وحركة حماس لا تقر بالشرعية الدولية ولا بقراراتها، وجعل الاهتمام الدولي بالقضية من قضية سياسية إلى مجرد اهتمامات إنسانية من إغاثة ومساعدات غذائية (ابراهيم ابراش، 2009، ص8).

يشكل استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني لفترة طويلة تهديداً آتياً وإستراتيجياً بعيد المدى، حيث أحدث تحولات مجتمعية- سياسية واقتصادية أخرى، مقصودة أو غير مقصودة، أسهمت بدورها في تعميق الانفصال بين المنطقتين، مما قد يجعل من الصعب استعادة الوحدة، وهو ما يهدد الحالة الفلسطينية برمتها، وهو ما باتت الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية تعمل لاستغلاله

بطرق متعددة، لتثبيت فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، وبالتالي منع قيام الدولة الفلسطينية، خصوصاً عبر استغلال الوضع الإنساني في قطاع غزة، لتحويل القضية الفلسطينية من قضية حقوق وطنية إلى إغاثة ومساعدات (عمر شعبان، 2018، ص8).

إن استمرار الانقسام الفلسطيني في (الضفة الغربية وقطاع غزة) وتضارب الآراء في التعامل مع الاحتلال يستخدم كورقة رابحة من قبل الاحتلال للتأكيد على عدم الالتزام بالقرارات الدولية، وغياب شريك فلسطيني يصنع السلام، وهو ما تجسد فعلاً في طرح صفقة القرن واستبعاد الطرف الفلسطيني أثناء كتابة بنود الخطة، لذا يستلزم على الفلسطينيين توحيد صفوفهم والالتفاف حول قيادة موحدة وهدف واحد (عبد الوهاب عمرو و د. حفيظة طالب، 2021، ص793).

2-6- الأسباب الخارجية التي ساعدت على عدم تطبيق القرارات الصادرة عن الجمعية العامة أو مجلس الأمن لصالح القضية الفلسطينية

هناك العديد من الأسباب التي ساعدت على عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين، سواء التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، أو قرارات مجلس الأمن التي تنسم بطابع إجباري، ولا تقتصر أسباب الامتناع عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالقضية الفلسطينية على الأسباب والعوامل الداخلية التي تعاني منها القضية الفلسطينية، بل يتعدى ذلك ليشمل عوامل أخرى خارجية أسهمت في ركود التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، وعدم قدرة المنظمات الدولية ومن ضمنها منظمة الأمم المتحدة بأجهزتها المتمثلة بالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي على القيام بالدور الموكل لهم والمتمثل في حفظ الأمن والنظام العالميين وحل كافة الإشكاليات.

تبرز هذه الأسباب على صعيد منظمة الأمم المتحدة تحديداً وخصوصاً فيما يتعلق بمجلس الأمن الدولي بوجود خلل على المستوى البنوي في تشكيلة مجلس الأمن، وخلل على المستوى الوظيفي المتمثل بحق النقض الفيتو الممنوح للأعضاء الدائمين في المجلس، لذلك سيتناول الباحث أولاً مظاهر الخلل البنوي في مجلس الأمن، ومن ثم سيتناول مظاهر الخلل الوظيفي في عمل مجلس الأمن الدولي المتمثل بحق النقض "الفيتو".

1-2-6- الخلل البنوي لمجلس الأمن

بعد مرور سبعة وسبعين عاماً على صياغة ميثاق منظمة الأمم المتحدة، طرأت العديد من التغييرات على الأسس التي قامت عليها الأمم المتحدة، وخصوصاً تلك المتعلقة بعضوية مجلس الأمن الدولي، وأصبح هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر في أسس العضوية القائمة حالياً في مجلس الأمن الدولي، بغية تحقيق الكفاءة والفاعلية لعمل مجلس الأمن الدولي في ضوء المهام الموكلة له استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة ويكمن السبب في ضرورة إعادة النظر في أسس العضوية القائمة في مجلس الأمن، أن التشكيلة الحالية التي يقوم المجلس سواء فيما يتعلق بالأعضاء الدائمين أو غير الدائمين لا تعكس إرادة المجتمع الدولي وخريطة القوى العالمية والإقليمية الفاعلة في النظام الدولي (فرج ابن جليل، 2017، ص57-58).

وتتجلى مظاهر الخلل البنوي لمجلس الأمن الدولي في المحاور الآتية:

- أ. العدد الحقيقي الحالي لأعضاء مجلس الأمن الدولي المتمثل بـ (15) عضواً لا ينسجم مع كم وعدد الدول الأعضاء المنتسبة لمنظمة الأمم المتحدة، إذ أن الأعضاء الحاليين للمنظمة يبلغ (193 دولة)، من ضمنهم خمسة دول تتمتع بالعضوية الكاملة في مجلس الأمن، و(188) دولة تتمثل في مجلس الأمن بـ (10) أعضاء غير دائمين، الأمر الذي يشكل إجحافاً بحق الدول الأعضاء، ويتقضى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين الممثلين فيها (إياد هنا، 2016، ص24_ص26).
- ب. البنية الهيكلية الحالية لمجلس الأمن الدولي لا تتسجم ومصالح واحتياجات الدول النامية مقارنة بالأعضاء الممثلين غير عادلة، فلا يعقل أن تمثل دول قارة أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بمقعد واحد لكل (600 مليون نسمة)، في الوقت الذي تكون فيه نسبة تمثيل أوروبا وأمريكا الشمالية بمقعد واحد لكل (125) مليون نسمة (محمد عيسى، 2008، ص119_120).
- ت. المعايير المعتمدة حالياً لانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي، غير واضحة ومشوبة بعدم الموضوعية، إذ أن اعتماد معيار المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين عند انتخاب الأعضاء غير الدائمين، هو معيار غير منضبط يعود إلى السلطة التقديرية لكل دولة، كذلك فإن معيار التوزيع الجغرافي يحول دول تمثيل كافة مناطق العالم في عضوية المجلس تمثيلاً عادلاً، عدى عن عدم أخذ الدول بهذا المعيار عند ممارسة دورها في انتخاب الأعضاء غير الدائمين لمجلس الأمن، وعدم ترتيب أي أثر قانوني على عدم الالتزام بهذا المعيار من قبل الدول المصوتة (محمد عيسى، 2008، ص120).
- ث. وجود أعضاء دائمين وغير دائمين في تشكيلة مجلس الأمن الدولي، يتنافى ويتعارض مع المادة (1/2) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، التي أرست مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاء المنظمة في عملها، بالإضافة إلى ذلك فإن النص على أسماء الدول الأعضاء بمجلس الأمن الدولي في أحكام الميثاق، لا يوائم مع التحولات والمتغيرات الدولية في موازين القوى (محمد عيسى، 2008، ص119) يتضح مما سبق أن هناك العديد من الإشكاليات التي تشوب البنية الهيكلية لمجلس الأمن الدولي، وهو ما عكس غياب الفاعلية والكفاءة في عمل مجلس الأمن الدولي، وعدم قدرة المجلس على القيام بالمهام الموكلة له في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وحل النزاعات الإقليمية والدولية، ولا سيما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، التي مضى عليها دهر من الزمن وعانى خلالها الشعب الفلسطيني من ويلات الاحتلال وعنجهية وعدم اكترائه لقرارات الشرعية الدولية.

6-2-2- استخدام حق النقض "الفيتو"

تناول ميثاق الأمم المتحدة الأجهزة التي تتكون منها المنظمة والصلاحيات الممنوحة لها في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة لها في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

إن ممارسة أجهزة منظمة الأمم المتحدة للصلاحيات المرسومة ولا سيما مجلس الأمن الدولي، يقتضي حتماً وجود آلية متبعة للتصويت على المسائل المعروضة، وبالرجوع إلى ميثاق الأمم المتحدة يظهر جلياً أن هذا الأخير قد قسم آلية التصويت المتبعة من قبل مجلس الأمن بالنظر إلى نوعية المسألة المعروضة عليه، فإذا كانت المسألة تدخل في إطار المسائل الإجرائية فإن صدور قرار مجلس الأمن يستلزم موافقة تسعة من أعضائه بصرف النظر عن كونهم دائمين أم غير دائمين، أما إذا كان الموضوع المعروض على مجلس الأمن من المسائل غير الإجرائية فإن صدور

قرار مجلس الأمن يقتضي موافقة تسعة من أعضائه من بينهم الأعضاء الدائمين وفق المادة (27) من ميثاق الأمم المتحدة.

يمكن القول أن حق النقض (الفيتو) هو ذلك الحق الممنوح للأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي برفض الموافقة على المقترحات ومشاريع القرارات المعروضة على مجلس الأمن التي تتعلق بالمسائل غير الإجرائية (ناجي القحواش، 2015، ص8).

وعلى صعيد القضية الفلسطينية التي تعد من أقدم القضايا الشائكة والعالقة حتى وقتنا هذا بالرغم من مرور سبعة وسبعين عام على إنشاء منظمة الأمم المتحدة، حيث يلاحظ أن هذه القضية لم تنل حقها من القرارات الأممية الداعمة لها في أروقة منظمة الأمم ومجلس الأمن، نتيجة قيام الولايات المتحدة باستغلال نفوذها وهيمنتها على الدول الأعضاء وحق النقض الممنوح لها، في إجهاض معظم مشاريع القرارات التي تعرض على مجلس الأمن لإدانة الممارسات الإسرائيلية المقوضة لحل الدولتين استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، والناظر لممارسات الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن الدولي يجد ملياً أنها لعبت دوراً كبيراً وأساسياً في التصدي لأي قرار لصالح القضية الفلسطينية، وإمعانها في إجهاض مشاريع القرارات التي تضمن إدانة لممارسة دولة الاحتلال، حيث لجأت إلى استخدام حق النقض لصالح دولة الاحتلال بما يقارب (80) مرة منذ العام 1984م ولغاياه تاريخه، الأمر الذي أدى إلى زيادة معاناة الفلسطينيين وزيادة عنجهية وعنصرية الاحتلال، وتمزيق الأوصال السياسية والقانونية والجغرافية في فلسطين المحتلة (إياد هنا، 2016، ص127_ ص129)، وهذا يعتبر أكبر عائق أمام تنفيذ التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة أو القرارات التي تعرض على المجلس لصالح القضية الفلسطينية.

وفي ذلك تقول الباحثة لامية رقان أن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي وعدم إيجاد حل له يعتبر أكبر إخفاق لمنظمة الأمم المتحدة، حتى طريقة تعاملها مع ما تقوم به إسرائيل من أعمال في الأراضي الفلسطينية دليل على ذلك، ما يدفع للقول أنها تتعامل بازدواجية، وهذا جراء سيطرة القوى الكبرى عليها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد استعملت هذه الأخيرة حق النقض أكثر من (42) مرة لحماية إسرائيل، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على فشل الأمم المتحدة في القيام بالمهام المنوطة إليها (لامية رقان، 2020، ص47).

ويرى الباحث أن استخدام الولايات المتحدة لحق النقض ترتب عليه عدم تنفيذ كافة قرارات الشرعية المتعلقة بالقضية الفلسطينية فاستمرت دولة الاحتلال ببناء جدار الفصل العنصري، رغم الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، واستمرت الولايات المتحدة باستخدام حق النقض عند كل مشروع قرار يتعلق بالجدار، كما استمر الاستيطان من قبل الاحتلال وتحويل الواقع في القدس والضفة الغربية بسبب استخدام أمريكا حق النقض عند كل مشروع قرار يتعلق بالاستيطان، وهكذا نجد أن حق النقض وقف حاجزاً أمام أي قرار لصالح فلسطين.

وأخيراً بين الباحث إلى أن حق النقض أثر على جميع أعمال المنظمة الدولية، وفي هذا الموضوع يشير الدكتور عمر اعمر أن المشكلة في مجلس الأمن تكمن في موضوع التناقض الواضح بين ما ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة حول الدعوة إلى العدل والمساواة بين جميع أعضائه بلا استثناء وبين ما يجري عليه العمل على الواقع، فمجلس الأمن لا يمكنه اعتماد أي قرار

من قراراته في حال رفض عضو من أعضائه الدائمين على هذا القرار، حتى لو كانت أصوات الأربعة عشر عضواً الآخرين تؤيد هذا القرار مما يدل على انتفاء الديمقراطية في أعمال المجلس والاستبداد الممارس من قبل الأقلية (د. عمر محمود امعر، 2014، ص3).

7- الخاتمة

يتمثل الهدف الرئيسي والغاية المنشودة من إنشاء منظمة الأمم المتحدة هو تدعيم أسس سلام لشعوب العالم وحفظ السلم والأمن الدوليين، إلا أن الواقع بالنسبة للشعب الفلسطيني هو غير ذلك، فالقرارات التي اتخذتها المنظمة تجاه القضية الفلسطينية لا تتمتع بأي جدية أو مصداقية، كون المنظمة عجزت عن تنفيذها نتيجة هيمنة بعض الدول الكبرى على المنظمة وفقاً لمصالحها، كما أن هناك خللاً كبيراً في ميثاق الأمم المتحدة ساعد على عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين خصوصاً فيما يتعلق بمجلس الأمن الدولي يتمثل بوجود خلل على المستوى البنوي في تشكيلة مجلس الأمن، وخلل آخر على المستوى الوظيفي المتمثل بحق النقض الفيتو الممنوح للأعضاء الدائمين في المجلس.

كما أن هناك عامل مهم يساعد على عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين كما بينت الدراسة، وهو عدم وجود موقف موحد من كافة الدول العربية والإسلامية اتجاه القضية الفلسطينية، لا سيما أن هذه الدول تمتلك كل أسباب القوة الاقتصادية والسياسية والموقع الاستراتيجي، ويجب توحيد الموقف العربي في إطار الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، بالإضافة إلى إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني.

خلاصة القول يمكن الجزم أن القضية الفلسطينية هي المقياس الأهم لفشل الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، فرغم المئات من التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة أو القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بخصوص القضية الفلسطينية والتي بلغت نصف قراراته منذ تأسيسه، إلا أن لا شيء تغير على أرض الواقع، بل زادت دولة الاحتلال في تحديها للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية بفضل حق النقض الذي تستخدمه الولايات المتحدة في كل مشروع قرار يطرح على مجلس الأمن لصالح القضية الفلسطينية.

8- النتائج

1. تعتبر القضية الفلسطينية من أوائل القضايا التي أدرجت على بنود جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأكثر نسبة تصويت، فقد بلغ عدد القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية حوالي ألف قرار.
2. فشلت الأمم المتحدة في حل القضية الفلسطينية والتوصيات الصادرة عن الجمعية العامة لا تتمتع بالمصداقية بسبب عجز المنظمة عن تنفيذها، ووقعت الأمم المتحدة تحت مصالح الدول الكبرى.
3. يوجد إشكالية وخلل في ميثاق الأمم المتحدة.
4. استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد أي مشروع لصالح القضية الفلسطينية، أثر على القضية الفلسطينية، وسبب رئيسي لعدم تطبيق قرارات الشرعية الدولية بخصوص قضية فلسطين العادلة.

5. حق النقض أده غير قانونية وغير عادلة، وبوجوده لا نستطيع تحقيق الأهداف التي نشأت بموجبها منظمة الأمم المتحدة سيما حفظ الأمن والسلام الدوليين، وأعطى دافع كبير لدولة الاحتلال بعدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وزاد من غطرستها ومخالفاتها لأحكام القانون الدولي.
6. هناك اختلاف واضح في مواقف الدول العربية والإسلامية بخصوص القضية الفلسطينية، وعجزت الدول العربية في إيجاد آلية لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين.
7. لعب الانقسام دور كبير في تهرب دولة الاحتلال من الاتفاقيات والالتزامات بحجة عدم وجد شريك فلسطيني موحد للسلام، وعدم وجود قيادة موحدة، مما أثر على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين.

9-التوصيات:

1. يجب إعادة النظر في ميثاق الأمم المتحدة وضرورة إصلاحه بما يشمل إلغاء حق النقض، والعمل الجاد من المنظمة لإعادة النظر بالقضية الفلسطينية، وإيجاد آليات للتخلص من هيمنة الدول الكبرى.
2. يجب أن يكون الموقف العربي من القضية الفلسطينية موحد ومنمجم مع الموقف الفلسطيني، وضرورة توحيد الموقف العربي في إطار الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة.
3. رفض التطبيع وربطه بحل القضية الفلسطينية.
4. إعادة تمويل القضية الفلسطينية، بوضع إستراتيجية قانونية شاملة في التعاطي مع منظمة الأمم المتحدة، بما يشمل الاعتراف بدولة فلسطين عضواً كاملاً في منظمة الأمم المتحدة.
5. إنهاء الانقسام والتوافق على برنامج سياسي موحد تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية.

10- قائمة المراجع

أولاً: رسائل الماجستير

- أحمد حسن أبو جعفر، رسالة ماجستير بعنوان (دراسة تفدية في قرار الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة رقم 181 و 194)، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2008م.
- فرج ابن جليل، " مجلس الأمن الدولي: دراسة في الاختصاص القانوني والسياسي، ومظاهر اختلاله، ومعوقات إصلاحه في ظل المتغيرات الدولية" (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2017).
- إياد هنا "واقع تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية" (رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، غزة، 2016م).
- ناجي القحواش، " تأثير الفيتو على قرارات مجلس الأمن الدولي (قضية فلسطين أنموذجاً)"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2015م.
- محمد عيسى، " مدى فاعلية قرارات منظمة الأمم المتحدة في ظل الظروف الدولية المعاصرة: دراسة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين" (رسالة ماجستير، جامعة التحدي، ليبيا، 2008م).

ثانياً: الدوريات:

- د. عبد الوهاب عمروش ود. حفيظة طالب، صفقة القرن 2020م (تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد (09)، العدد (01)، الجزائر، 2021م.
- د. بهاء الدين عبد ربه خلف الله، تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الأول، العدد الأول، فلسطين، 2021م.
- لامية رقان، إصلاح منظمة الأمم المتحدة بين الواقع والرهانات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد السادس، الجزائر، 2020م.
- عيسى مجدي، القرارات الأممية والقضية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية- مركز الأبحاث، العدد 272، فلسطين، 2018م.
- د. عمر محمود امعر، نحو اصلاح مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد السادس عشرة، العدد الثاني، الأردن، 2014م.
- جمال بداد، الأمم المتحدة وتطورات القضية الفلسطينية، مجلة كلية البنات، جامعة عين شمس، المجلد 15، العدد 1، الصفحات من (141-147)، مصر، 2014م.
- ابراهيم ابراش، جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد (78)، فلسطين ربيع 2009م.
- عمر شعبان، تداعيات انقسام على المشروع الوطني والتوظيف الإقليمي له، تداعيات الانقسام. على المشروع الوطني والتوظيف الإقليمي له، مركز الأبحاث (prc.ps).
- د. سرور طالبي، أهم قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالقضية الفلسطينية، سلسلة المحاضرات العلمية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، 2022م.

ثالثاً: مواقع الانترنت

1. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، القرار 242 (palquest.org) (1967).
2. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، جدول الأحداث الكلي (palquest.org).